محضر الجلسة رقم 973

التاريخ: الاثنين 25 ذو الحجة 1435 (20 أكتوبر 2014).
الرئاسة: السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، والسيد محمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: أربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة السابعة بعد الزوال.
جدول الأعمال: جلسة مشتركة مخصصة لتقديم مشروع قانون المالية رقم 100.14 للسنة المالية 2015.

السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

أيها الحضور الكريم.

طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور والنظامين الداخليين للمجلسين، يعقد البرلمان هذه الجلسة المشتركة للاستماع إلى عرض الحكومة لمشروع قانون المالية لسنة 2015. الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية

من فضلكم السيدات والسادة البرلمانيين، السيد النائب نقطة نظام؟ بلاتي السيد الوزير عفاك.

النائب السيد عبد العزيز العبودي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الرئيسان المحترمان،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

أخواتي وإخواني النواب المحترمين،

هذه نقطة نظام بمثابة التنبيه، مكناش غادي نطرحه لولا وقوع انزلاق خطير في الموضوع اللي احنا جينا على قبلو اليوم، وكيعمل إخلال في العلاقات بين السلط التنفيذية والتشريعية.

نقطة نظام تتعلق بالتسريب اللي وقع لمشروع قانون المالية لبعض وسائل الإعلام واللي بطبيعة الحال تيطرح القيمة ديال هذه الجلسة أولا، تيطرح ثانيا جدية الحكومة في تطوير وتنزيل وتنفيذ مقتضيات الدستور، اطلعنا في وسائل الإعلام نهار الجمعة والسبت والأحد الإخوان والأخوات على تفاصيل مشروع قانون المالية في بعض الصحف، ولما عملنا مقارنة حنا اليوم كنواب عاد توصلنا رسميا حسب مقتضيات الدستور، عملنا مقارنات بمسائل مضبوطة بشكل كبير بنسبة تفوق 80 %، حنا اليوم كنطرحو هاد التنبيه مغنطلبوش منكم فتح تحقيق لأنه عارفين نتائجه مسبقا، ولكن من الضروري نطرح هاد نقطة نظام وتنبهوا لهاد المنزلق اللي طرح القيمة ديال المؤسسة كمؤسسة البرلمان.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، تفضل السيد الوزير.

السيد محمد بوسعيد وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله واله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يشرفني أن أتقدم أمام مجلسيكم الموقرين ليسط الخطوط الكبرى لمشروع قانون المالية لسنة 2015.

ويشكل هذا المشروع موعدا تشريعيا سنويا أساسيا يمكننا جميعا، حكومة وبرلمانا، أغلبية ومعارضة، من التوقف عند ما أنجز ومساءلة الاختيارات والتوجهات التي تؤطر مشروع قانون المالية للسنة المقبلة على ضوء تقييم موضوعي للوضعية الاقتصادية والمالية لبلادنا في ظل التطورات التي تميز المحيط الجهوي والدولي.

ولعل استحضار التوجيهات الملكية السامية المتضمنة في الخطب الأخيرة بمناسبة عيد العرش المجيد وذكرى ثورة الملك والشعب الخالدة وافتتاح السنة التشريعية، يتطلب منا أن نكون معبئين أكثر من أي وقت مضى، كل من موقع، من أجل تحصيل المكتسبات التي حققتها بلادنا على كل المستويات السياسية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تعد ثمرة لإستراتيجية التنمية الشاملة التي انتهجتها بلادنا منذ أواخر القرن الماضي، وتحولت إلى مرتكز الأول وهوية ثابتة للنموذج الديمقراطي التنموي الذي يسهر صاحب الجلالة حفظه الله على تعهده بالرعاية والتتبع والتوجيه، وفق مبادئ واضحة، في مقدمتها تجسيد روح العدالة الاجتماعية، ووضع المواطن في صلب عملية التنمية من أجل الكرامة والحرية والمواطنة الكاملة.

وإذا كانت مسؤولياتنا واعتزازنا بالانتماء لهذا الوطن، تفرض علينا

التعبئة من أجل الحفاظ على التميز الذي يطبع بلادنا، والذي جنبنا الانزلاقات والمآسي التي تتخبط فيها اليوم العديد من دول المنطقة، فهي تفرض علينا في نفس الآن أن نكون معبئين من أجل الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد، من خلال استباق مناورات الخصوم، والتصدي بقوة وبحزم لمحاولات استغلال قضية حقوق الإنسان بأقاليمنا الجنوبية، والالتزام بدعم مقترح الحكم الذاتي باعتباره المقترح الجدي والوحيد الذي أكد مجلس الأمن مرة أخرى في قراره الأخير، جديته ومصداقيته.

ولا يفوتني هنا التنويه بالجهود الجبارة وباليقظة الدائمة ونكران الذات، التي يبذلها الساهرون على حوزة الوطن وسلامة ترابه وأمن المواطنين وممتلكاتهم، من قوات مسلحة ملكية، ودرك ملكي، وأمن وطني، وقوات مساعدة، ووقاية مدنية، ومسؤولي الإدارة الترابية.

كما أن نفس روح التعبئة يجب أن توحد مجهداتنا من أجل رفع تحدي تأهيل بلادنا النهائي والمستحق ضمن الدول الصاعدة، وما يقتضيه ذلك من تسريع لوتيرة الأوراش والإصلاحات في مختلف المناحي والأصعدة، وعلى رأسها استكمال إقامة المؤسسات الدستورية وتفعيل الجهوية المتقدمة وأجرأة الإصلاحات الكبرى المرتبطة بالعدالة والتقاعد وإصلاح منظومة التربية والتكوين أولى الأولويات بعد قضيتنا الوطنية.

أيها السيدات والسادة المحترمون

يأتي إعداد هذا المشروع في ظل ظرفية عالمية لا تزال موسومة بالهشاشة ولم تبلغ بعد مرحلة الاستقرار، وخاصة بمنطقة الأوردو الشريك الاقتصادي لبلادنا، وهو ما ترجمه وحفض منظمة للتعاون والتنمية الاقتصادية والبنك المركزي الأوربي، لتوقعاتها للنمو الاقتصادي بمنطقة الأورو لسنة 2014 إلى أقل من 0.9%، يضاف إلى ذلك استمرار الاضطرابات الجيوسياسية التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، والتي لازالت متواصلة لحد الآن بحدة وخطر كبيرين، وأصبحت تجلياتها تهدد أمن واستقرار المنطقة.

وبالرغم من هذه الظرفية، فقد عرف الاقتصاد الوطني خلال الفصل الثاني من سنة 2014 بروز بوادر تحسن وبداية تعافي تدريجي للقطاعات التي عرفت صعوبات خلال الفصل الأول من السنة، كالصناعات الاستخراجية والطاقة والبناء والأشغال العمومية والصيد البحري. هذا، في الوقت الذي تأكد فيه الأداء الجيد للمهن الجديدة للمغرب، حيث سجل في متم شتنبر ارتفاع لصادرات قطاع السيارات بـ 31,3% والإلكترونيك ب 22,2 % والطائرات ب 3,7%، كما تأكد دينامية قطاع السياحة التي ارتفعت عائداته برسم نفس الفترة بحوالي 2 %. وقد مكنت هذه المداخيل، بالإضافة إلى تحويلات مغاربة العالم من تغطية 62,5 % من العجز التجاري حتى متم شتنبر من سنة 2014، مقابل 58,5 % خلال نفس الفترة من سنة 2013، كما ساهمت هذه النتائج مجتمعة في تقليص العجز التجاري ب 5% وارتفاع صافي احتياطات الصرف لتغطية أكثر من 5 أشهر من الواردات.

في مقابل ذالك، من المنتظر أن تمكن المجهودات المبذولة على مستوى التتبع الدقيق لوضعية المالية العمومية، وتعبئة الموارد وترشيد النفقات من حصر عجز الميزانية في حدود توقعات قانون المالية لسنة 2014، أي أننا سنخفض العجز إن شاء الله إلى 4,9% نهاية سنة 2014، مع تقليص عجز ميزان الأداءات إلى 6,7% عوض 9,7% سنة 2012، وفي هذا الإطار، وبعد أن تم إيقاف نزيف العجز الميزانياتي الأشهر الأخيرة من السنة الماضية، وتوطيد هذا المسار خلال سنتنا هذه، فإننا عازمون على إيقاف نزيف آخر يتعلق بتزايد مديونية الخزينة ابتداء من هذه السنة، حيث من المنتظر أن تبقى مستقرة في أقل من 64% من الناتج الداخلي الخام.

كما يؤكد هذا، وبالملموس، عزمنا الجدي والمسؤول لاستعادة التوازنات الماكرواقتصادية التي تعتبر مرتكزا أساسيا لتحقيق الإقلاع الاقتصادي الذي نصبو إليه جميعا، وقد ساهمت هذه النتائج التي تعد امتدادا لما تم تحقيقه من تراكمات وإنجازات خلال السنوات الأخيرة، في تثبيت ثقة شركائنا بحيوية ودينامية وآفاق نمو اقتصادنا، وهو ما جسده الحفاظ على التصنيف السيادي لبلادنا من طرف وكالات التنقيط في درجة الاستثمار (Investment Grade) مع أفق مستقر، واللجوء الموفق وبالشروط الميسرة إلى السوق المالي الدولي وتقدم بلادنا بخمسة درجات في مؤشر التنافسية العالمية، و8 درجات في مجال تحسين مناخ الأعمال، مسجلة بذلك تطورا متميزا على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أيها السيدات والسادة،

لقد تم إعداد مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2015 وفقا للتوجيهات الملكية السامية، والتزامات برنامج الحكومة وأولويات وآفاق عملها خلال النصف الثاني من الولاية الحكومية، فهو مشروع لتأكيد التزام الحكومة بمواصلة الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو اقتصادية، وتوفير ظروف إقلاع اقتصادي حقيقي، يحقق التوازن المأمول ما بين دينامية الاستثمار والنمو، والاستجابة لرهانات التشغيل والاندماج أو الإدماج الاجتماعي والحد من الفوارق.

وفي هذا الإطار، فالحكومة عازمة على جعل مشروع قانون المالية لسنة 2015، منعطفا أساسيا في مسار تثمين وتحصين وتجديد نموذجنا التنموي الذي بلغ مرحلة النضج، بهدف تأهيل بلادنا للدخول النهائي والمستحق ضمن الدول الصاعدة.

ورغم صعوبة هذه المعادلة لتباين مرتكزاتها، فإن مشروع قانون المالية زاوج بين هدفين نسبيا وظاهريا متناقضين، تقليص العجز والتحكم في المديونية واستعادة التوازنات الماكرو اقتصادية من جهة، والمجهود الأكبر

للدولة للاستثمار في المرافق الاقتصادية والاجتماعية، وتحريك الاقتصاد وخلق فرص الشغل ومساندة المقاولات من جهة أخرى.

نعم، يجيب هذا المشروع على هذه المعادلة الصعبة، بتقليص العجز إلى 4.3 في المائة سنة 2015، والزيادة الإرادية 9 في المائة في اعتمادات الاستثمار من الميزانية العامة التي بلغت 54 مليار درهم، و25 في المائة بعدد المناصب المالية حيث يقترح المشروع إحداث 22 ألف و500 منصب مالي.

وفق هذا المنظور فقد صيغت توجهات مشروع قانون المالية لسنة 2015، بالاستناد إلى المرتكزات الأساسية التالية:

المرتكز الأول: الاستمرار في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني والاستثمار الخاص والمقاولة، وتعزيز دور بلادنا كقطب جهوي للاستثمار والإنتاج والمبادلات؛

المرتكز الثاني: مواكبة دينامية الاستثمار، باتخاذ التدابير الكفيلة بتسريع تنزيل مقتضيات الدستور والرفع من وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى وفي مقدمتها ورش الجهوية.

المرتكز الثالث: دعم التماسك الاجتماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإنعاش فرص الشغل.

وسيكون من شأن تفعيل هذه المرتكزات، تحقيق نسبة النمو في حدود 4.4% في سنة 2015، موازاة مع مواصلة مجهود استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية من خلال تقليص عجز الميزاني إلى 4.3% من الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى تقليص عجز ميزان الأداءات وحصره في مستوى يناهز 6%.

السيدان الرئيسان،

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

وفقا للمرتكزات التي عرضتها على حضراتكم، فإن الحكومة ستواصل وبطريقة إرادية أيضا، مجهودات الاستثمار العمومي عبر تخصيص ما يناهز 189 مليار درهم مقابل 186.6 مليار درهم سنة 2014 أي بزيادة 2.4 مليار درهم، وستوجه هذه الاستثمارات بالأساس لاستكمال تأهيل البنيات التحتية الأساسية وتجهيزات كبرى من طرق سيارة وسريعة، وموانئ، وسكك حديدية، ومطارات، وسدود، ومركبات الطاقة الشمسية والريحية، ومشاريع التنمية الحضرية، والخدمات الاجتماعية، خاصة تلك الموجهة لتأهيل البنية التحتية بالعالم القروي والمناطق الجبلية.

وهنا لا بد من الإشارة، إلى أنه وبفضل الرعاية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، فإن بلادنا ستتمكن خلال السنة المقبلة من بداية الاستغلال الفعلي لمحطة الطاقة الشمسية "نور 1" بورزازات، كثمرة للنظرة الثاقبة لجلالته في تأمين تزويد بلادنا بالطاقة خاصة، وبالارتكاز على الطاقة المتجددة.

كما سينصب المجهود الاستثماري للدولة على تفعيل الاستراتيجيات القطاعية بهدف تنويع وتحديث البنيات الإنتاجية، وإحداث مناصب الشغل، وتعزيز قدراتنا التصديرية. ويتعلق الأمر بمخطط المغرب الأخضر الذي أحدث تطورا نوعيا للقطاع الفلاحي، ومخطط أليوتيس ومخطط رواج ومخطط المغرب الرقمي وإستراتيجية الصناعة التقليدية، بالإضافة إلى الاستراتيجية السياحية والإستراتيجية اللوجيستيكية.

وستسعى الحكومة إلى تثمين المشاريع المنجزة، وتحسين نجاعة وفعالية والتقائية الاستثمارات المبرمجة، وتطوير وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع استكمال الترسانة القانونية المتعلقة بها.

وكمثال على تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، نخص بالذكر المشاريع السياحية الكبرى التي سيتم إنجازها في إطار الشراكة بين الصندوق المغربي لتطوير السياحة وصناديق الاستثمار السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي الشقيقة، باستثمار إجمالي يناهز **15 مليار** درهم، ويتعلق الأمر بمشروعين "وصال الدار البيضاء" و "وصال أبي رقراق بالرباط، التي وقعت اتفاقيتا الشراكة الخاصة بهما أمام صاحب الجلالة حفظه الله خلال شهر أبريل وماي الماضيين.

وإذا كانت هذه المشاريع السياحية الكبرى تجسد مثالا ناجحا للشراكة بين القطاعين العام والخاص ينبغي تثمينه لاستقطاب استثمارات أخرى، فإن برامج التنمية الحضرية المندمجة التي أطلقها صاحب الجلالة بكل من مدن الدار البيضاء 33.6 مليار درهم، الرباط 9.4 مليار درهم، طنجة 7.6 مليار درهم، مراكش 5.9 مليار درهم، تطوان 4.5 مليار درهم، تجسد مثالا حيا على التقائية الاستثمارات العمومية وتوجيهها نحو انبثاق أقطاب حضرية تنافسية ومؤهلة للقيام بأدوارها للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

ووفق نفس المنظور، ستعطى كامل الأهمية لتفعيل المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية، بما يمكن من تحقيق تحول على مستوى الطاقة التصديرية لبلادنا وعلى مستوى إتاحة الإمكانية لخلق فرص الشغل القادرة على استيعاب فئات عريضة من الشباب.

كما أن تفعيل هذا المخطط، سيحقق تحولا على مستوى بنية نموذجنا التنموي، حيث سيحظى الإنتاج الصناعي بمكانة لا تقل أهمية عن عناصر الطلب الداخلي التي شكلت لوقت طويل رافعة أساسية للنمو.

وبديهي أن ذلك سيكون بمثابة تحول هيكلي في تركيبة النموذج التنموي لبلادنا، سوف تتداخل في إنجازها عوامل متعددة، وفي مقدمتها استقطاب مجموعات ومقاولات قوية تكون بمثابة قاطرات للمقاولات الصغرى والمتوسطة في إطار شراكات مبنية على التكامل والاندماج وتطوير المناولة

الصناعية.

وسيتم العمل بالموازاة مع ذلك، على توفير عرض مندمج وتنافسي على مستوى التكوين واللوجستيك وتعبئة العقار. كما يقترح هذا المشروع، في إطار التدابير والمواكبة إحداث صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات بغلاف مالي يقدر ب 3 مليار درهم بالنسبة لقانون المالية المقبل.

ومما لا شك فيه، أن تطوير دينامية الاستثمار الخاص واستقطاب الاستثمارات الكبرى والأجنبية منها على الخصوص، يتطلب مواصلة مجهود تحسين مناخ الأعمال وتبسيط مساطر الاستثمار وتوفير عرض تمويلي تنافسي.

وفي هذا الإطار، ستعطى الأولوية لمراجعة ميثاق الاستثمار، حيث يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2015، تخفيض قيمة الاستثمارات المعفاة من الرسوم والمكوس عند الاستيراد والمصادق عليها من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات من 200 مليون إلى 150 مليون درهم، موازاة مع تمديد مدة إعفاء الاستثمارات من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل وعند الاستيراد من 24 شهرا إلى 36 شهرا.

كما ستتم بلورة مجموعة من الإجراءات المواكبة عبر مواصلة تبسيط المساطر الإدارية، منها على الخصوص وضع المسلك الأخضر الذي يهدف إلى تقليص آجال الاستخلاص الجمركي وتطوير الأداء الإلكتروني للرسوم والمكوس الجمركية.

وستولى نفس الأهمية لمواصلة تحديث القطاع المالي، من خلال تفعيل إصلاح القانون البنكي وخاصة فيما يتعلق بالبنوك التشاركية، موازاة مع تطوير الآليات التمويلية المواكبة على مستوى سوق الرساميل عبر وضع الإطار التشريعي المتعلق بالسوق الآجلة للأدوات المالية ومؤسسات الاستثمار في رأسمال المخاطرة، ومؤسسات الاستثمار الجماعي في العقارات.

هذا، فصلا عن مواصلة تحديث الإطار التشريعي للقطب المالي للدار البيضاء وبورصة القيم، الذي عرف أداؤها هذه السنة تحسنا ملحوظا، إذ سجل مؤشر "مازي" ارتفاعا بنسبة 10.6 % في متم شهر شتنبر 2014، مقارنة مع نهاية سنة 2013، كما عرف مؤشر "مادكس" أداء إيجابيا ليصل إلى 11.3 % مقارنة مع نهاية سنة 2013،

ويعزى هذا التحسن الذي تعرفه البورصة بعد مرحلة التراجع التي عرفتها خلال السنة الفترة 2012 – 2013، إلى عدة عوامل أهمها الأداء الإيجابي لمعظم الشركات المدرجة والاهتمام المتزايد واستعادة الثقة لدى المستثمرين والمدخرين في الاقتصاد والسوق المالي الوطنيين.

وتهدف الحكومة من خلال هذه المجهودات سواء على مستوى تطوير الاستثمار العمومي أو الخاص، إلى توفير ظروف تطور نسيج الإنتاج الوطني، وعلى الخصوص المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تشكل أكثر من 90% من هذا النسيج.

وفي هذا الإطار، يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2015 مجموعة من الإجراءات لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة، تندرج في إطار استكمال منظومة التدابير المتكاملة والمندمجة التي تم اتخاذها خلال السنتين الماضيتين، والتي همت تقليص العبء الضريبي وتبسيط الإجراءات الضريبية، ودعم خزينة هذه المقاولات من خلال تسريع الإرجاعات الضريبية على القيمة المضافة، ومعالجة تراكم الدين الضريبي (Butoir) وحذف قاعدة الفارق الزمني للخصم (règle de décalage)، وتسريع أداء المتأخرات على الإدارات العمومية وتخويلها حصة 20% من الصفقات العمومية، ومنحها إمكانية الاستفادة من تسبيقات في إطار هذه الصفقات.

وتهم الإجراءات المقترحة في هذا المشروع بالخصوص، منح هذه المقاولات إمكانية الاستنزال التلقائي لزائد الضريبة الذي دفعته برسم سنة معينة من الدفعات الاحتياطية المستحقة برسم السنوات المحاسبية الموالية، فضلا عن تمكينها من الاستفادة من عملية الإدلاء بالإقرار والأداء الجبائي الإلكتروني.

هذا، بالإضافة إلى تخصيص مبلغ 400 مليون درهم في إطار مواصلة تفعيل برنامج "امتياز" الذي تستفيد بموجبه المقاولات الصغرى والمتوسطة من دعم بنسبة 20% من استثماراتها في حدود 5 ملايين درهم، وبرنامج "مساندة" الذي يهدف إلى تشجيع استعمال هذه المقاولات للأنظمة المعلوماتية من خلال تحمل الدولة لحوالي 60% من التكلفة في حدود مليون درهم، هذا موازاة مع اتخاذ التدابير الفعلية لتحسين نظام الضمان الذي يمكن هذه المقاولات من الولوج إلى التمويل.

هذا، وسيتم تتويج كل هذه التدابير بتثمين سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله، عبر تعزيز تموقع بلادنا كقاطرة في العلاقات جنوب- جنوب سواء مع دول افريقية جنوب الصحراء أو مع الدور العربية، وخاصة منها المغاربية ودول مجلس التعاون الخليجي.

وفي هذا الصدد، تؤكد الحكومة التزامها بمواصلة تفعيل الشراكة الاستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتكثيف الجهود المبذولة على المستوى الثنائي، لتطوير الفرص المتاحة في مجال المبادلات التجارية واستثمارات الصناديق السيادية والفاعلين الخواص، بكيفية مباشرة أو في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما سيتم العمل على تفعيل وتقوية العلاقات مع الشركاء الاقتصاديين لبلادنا، من خلال استغلال أمثل لاتفاقيات التبادل الحر، خاصة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن تنويع الشراكات وتعزيز الانفتاح على القوة الاقتصادية الصاعدة وعلى رأسها روسيا والصين.

أيها السيدات والسادة المحترمون،

يتعلق المرتكز الثاني لهذا المشروع بمواكبة دينامية الاستثمار، باتخاذ التدابير الكفيلة بتسريع تنزيل مقتضيات الدستور والرفع من وتيرة

الإصلاحات الهيكلية الكبرى وفي مقدمتها ورش الجهوية.

وفي هذا الإطار، ستعطى الأسبقية لإقرار القوانين التنظيمية وخاصة تلك المتعلقة بالمؤسسات الدستورية، موازاة مع الحرص على إخراج النصوص القانونية المتعلقة بإصلاح القضاء، وخاصة ما تعلق منها بإقامة المجلس الأعلى للسلطة القضائية وإقرار النظام الأساسي للقضاة، كما سيتم العمل على تفعيل القوانين التنظيمية للجهة وباقي الجماعات الترابية، التي ستكون بمثابة الإطار العام لتفعيل الجهوية على مستوى الهندسة المؤسساتية وتدبير الاختصاصات بما يضمن التناسبية بين المجهود التنموي العام وبين خصوصيات كل جهة، ومما لا شك أن هذا الإصلاح المحوري سيكون دعامة أساسية لتحقيق تنمية مجالية وترابية فعالة تقلص من التفاوتات الجهوية.

موازاة مع ذلك، ستتركز الجهود على تفعيل اللاتمركز الإداري وتقوية آليات التنسيق الترابي، بما يضمن التنزيل الفعال والمندمج للسياسات العمومية، ويقوي آثارها على ظروف ومستوى عيش المواطنات والمواطنين بشكل متوازن في كل جهات المملكة.

وإذا كانت الإصلاحات التي ترمي لاستكمال البناء المؤسساتي لبلادنا تشكل أهمية قصوى، فإن الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية تحظى بنفس القدر من الأهمية، ويتعلق الأمر بداية بإصلاح أنظمة التقاعد، هذا الإصلاح المستعجل والمصيري لفئات عريضة من الموظفين حتى يتمكنوا من ضمان معاشاتهم في المستقبل، هذا الإصلاح المر سواء بالنسبة للمنخرطين أو بالنسبة لميزانية الدولة، التي ستتحمل ابتداء من هذه السنة عبئا ماليا إضافيا،

ويجب أن يأخذ هذا الإصلاح بعين الاعتبار، ضمان التوازن المالي لأنظمة التقاعد والحفاظ على الحقوق المكتسبة للمتقاعدين، وذلك في أفق تفعيل الإصلاح المندمج والشامل لهذه الأنظمة بما يضمن ديمومتها على المستوى البعيد، كما ستتم مواصلة إصلاح صندوق المقاصة وفق نفس المقاربة التي تنبني على تحقيق فعالية اقتصادية واجتماعية لمنظومة الدعم، حيث تعتزم الحكومة مواصلة تطبيق نظام المقايسة بالنسبة للمواد البترولية السائلة والشروع في إصلاح دعم المواد الغذائية.

كما سيحظى إصلاح النظام الجبائي بنفس الاهتمام، عبر مواكبة تنزيل توصيات المناظرة الوطنية المنعقدة سنة 2013، خاصة ما تعلق منها بإصلاح منظومة الضريبة على القيمة المضافة عبر الإقرار التدريجي لسعرين لهذه الضريبة، ومواصلة معالجة تراكم دين هذه الضريبة لفائدة المقاولات لمستحقة، موازاة مع التدابير التي تهم توسيع الوعاء وتحقيق العدالة الجبائية وتبسيط المساطر.

وإذا كان تفعيل هذين الإصلاحين الهامين، سيمكننا من إرساء آليات سليمة لاقتصاد قوي وتنافسي، وتوفير هوامش إضافية لتمويل الاستثمار، وتمويل البرامج الاقتصادية والاجتماعية ذات الأثر الملموس على مستوى عيش المواطنات والمواطنين، فإن تنزيل مقتضيات إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، سيمكننا من تحسين نجاعة وشفافية الإنفاق العمومي، من خلال اعتماد آليات حديثة في تدبير ميزانية الدولة، كالبرمجة المتعددة السنوات والهيكلة المبنية على البرامج، واعتماد نظم المعلومات في تتبع وتقييم الانجاز.

وهنا، أتوجه بالشكر لكافة النائبات والنواب والمستشارات والمستشارين، على تعبئتهم ومساهمتهم الفعالة من أجل إخراج هذا القانون الهام الذي مما لا شك فيه يؤسس لتحول نوعي في تدبير المالية العمومية.

المرتكز الثالث: الموتكز الثالث لهذا المشروع يتعلق بتوجيه ثمار النمو المتوخى من خلال دعم دينامية الاستثمار والدفع بالإصلاحات الهيكلية، لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإنعاش فرص الشغل.

وفي هذا الإطار، سيتم العمل على بلورة وتفعيل الآليات الكفيلة باندماج السياسات الاجتماعية وتوجيهها نحو إدماج كافة فئات المجتمع وكل جهاته ومناطقه في الدينامية الاقتصادية وإنتاج الثروة والاستفادة من ثمارها بشكل عادل ومتوازن اجتماعيا وترابيا.

وفق هذا المنظور، ستعمل الحكومة على مواصلة توجهها بوضع أسس اقتصاد واجتماعي وتضامني فعال ومنظم، قادر على القيام بدوره كاملا في مكافحة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، ومبنيا على تكامل واندماج تدخلات كل الفاعلين في هذا المجال.

وينبثق هذا التصور، من منطلق قناعتنا بأن الاقتصاد الاجتماعي يشكل دعامة محورية في التشغيل، ويشكل إحدى ركائز النشاط المدر للدخل عبر تثمين المنتوج المحلي والمؤهلات المختلفة في عديد من المناطق، وخاصة بالعالم القروي والمناطق الجبلية والنائية.

وفق هذا المنظور، ستتم مواصلة دعم برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مع العمل على تكامل واندماج التدخلات القطاعية مع برامج هذه المبادرة، بما يمكن من تحقيق الأهداف المتوخاة على مستوى محاربة الفقر وتقوية الاندماج الاجتماعي للفئات الهشة والمهمشة، عبر تطوير الأنشطة المدرة للدخل ودعم التعاونيات وتشجيع وإحداث المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الذاتية وتأطير الاقتصاد الغير المهيكل، وتقوية ميكانيزمات التشغيل.

وفي هذا الإطار، يشكل التشغيل إحدى الأولويات الأساسية لمشروع قانون المالية لسنة 2015، الذي يقترح مجموعة من التدابير الهامة، ويتعلق الأمر بتحمل الدولة لمدة 24 شهرا في حدود 5 أجراء، لحصة المشغل برسم الاشتراكات الاجتماعية بنظام الضمان الاجتماعي ورسم التكوين المهني، بالنسبة للمقاولات أو الجمعيات التي يتم إحداثها خلال الفترة الممتدة بين يناير 2015 و2019، والتي تشغل في إطار عقد غير محدد المدة خلال السنتين الأوليتين لإحداثها.

وسيتم تعزيز هذا الإجراء بالإعفاء من الضريبة على الدخل في حدود

أجر إجمالي شهري ب 10.000 درهم ولمدة 24 شهرا.

وحتى يتم إعطاء دينامية جديدة لبرنامج إدماج لحاملي الشهادات وتقويم بعض الممارسات، يقترح مشروع قانون المالية سنة 2015 تقليص مدة التعويض عن التدريب من الضريبة على الدخل إلى 24 شهرا، مع إلزام المشغلين بالإدماج النهائي في حدود ما لا يقل عن 60 % من المتدربين للمساهمة أكثر في تقليص هشاشة الشغل.

ويندرج هذا الإجراء الهام، في إطار منظومة متكاملة من الإجراءات تعتزم الحكومة تفعيلها خلال سنة 2015 بهدف تحسين نظام الإدماج، ويتعلق الأمر بالإضافة إلى تحديد مدة التدريب في 24 شهرا، بتوسيع مجال تطبيق هذا النظام ليشمل التعاونيات وباستفادة المعنيين من نظام التأمين الإجباري عن المرض خلال فترة التدريب، مع تحمل الدولة لحصة المشغل برسم الإشتراكات المستحقة لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة 12 شهرا في حالة التشغيل النهائي للمتدرب.

وموازاة مع هذا التدبير، وفي إطار مواكبة تفعيل الإطار القانوني للمقاول الذاتي، يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2015، توسيع مجال الأنشطة الممارسة في إطار نظام المقاول الذاتي كالمقاولين في الأشغال المتنوعة والمقاولين في الأعمال المعلوماتية، موازاة مع تمكين المقاولين المزاولين في هذا الإطار من الاستفادة من الإدلاء بالإقرار والأداء الجبائي الإلكتروني.

وموازاة مع هذه المجهودات، تعتزم الحكومة مواصلة تعزيز البرامج الاجتماعية القطاعية من خلال تخصيص ما يناهز 130 مليار درهم أي ما يمثل 52% من مجموعة اعتمادات الميزانية العامة (دون احتساب تحملات الدين)، منها 46 مليار درهم لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني، 9 مليار درهم لقطاع التعليم العالي، 13 مليار درهم لقطاع الصحة و23 مليار درهم لمواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين في إطار صندوق المقاصة.

هذا، موازاة مع تثمين المجهودات المبذولة على مستوى دعم التماسك الاجتماعي، من خلال تخصيص 4 ملايير درهم لمواصلة جهود تعميم نظام المساعدة الطبية "راميد" لفائدة الفئات الفقيرة في أفق بلوغ 8.5 مليون مستفيد، زيادة عدد المستفيدين من برنامج "تيسير" للمساعدات المالية المشروطة للتمدرس ليصل إلى 812 ألف تلميذ ينتمون إلى 494 ألف أسرة، خلال السنة الدراسية 2014-2015.

هذا، فضلا عن رفع عدد المستفيدين من برنامج مليون محفظة ليصل إلى أكثر من 3 مليون و900 ألف مستفيد، ومواصلة دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما سيتم في القريب العاجل، توسيع الدعم ليشمل الأطفال القاصرين الموجودين تحت حضانة النساء الأرامل في وضعية هشاشة والذين يتابعون دراستهم بالتعليم العمومي أو التكوين المهني.

وموازاة مع ذلك، ستتم مواصلة إصلاح منظومة التربية والتكوين بمختلف مكوناتها المدرسية والجامعية والمهنية، لتسهيل اندماج المتعلمين في الحياة اليومية وفي سوق الشغل، كما ستعمل الحكومة على تعزيز وتحسين الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية وتسريع وتيرة تعميم نظام المساعدة الطبية، والرفع من جودة الخدمات، هذا فضلا عن تكثيف الجهود لتحسين ظروف وشروط ولوج المواطنين للسكن اللائق، من خلال مواصلة تسريع برنامج **"مدن بدون صفيح"**، والعمل على معالجة السكن المهدد بالانهيار، وتنويع العرض السكني عن طريق النهوض بالمدن الجديدة وتطوير برامج السكن الاجتماعي وتشجيع السكن المخصص للكراء.

وفي نفس المنظور، ستتم مواصلة العمل على تثمين التراث الثقافي ودعم الأنشطة الفنية والإبداعية بكل أصنافها، موازاة مع توجيه اهتمام خاص لتأطير الشباب وضمان انخراطهم في المسيرة التنموية لبلادنا، من خلال تقوية شبكة المراكز الثقافية والمكتبات ودور الشباب ومراكز التكوين الرياضي والمراكز الرياضية للقرب.

كما ستولي الحكومة عناية خاصة لمغاربة العالم وفق مقاربة توازن بين تعزيز وتصحين الهيوية الوطنية في أبعادها الروحية واللغوية والثقافية، وتحسين فعالية الخدمات المقدمة لهم والحفاظ على حقوقهم ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تحسين الآليات والمساطر التي تشجعهم على الاستثمار ومعالجة الإشكاليات الاجتماعية والإدارية بالنسبة للعائدين للاستقرار النهائي بالمغرب.

وستتم مواصلة تفعيل التوجهات الملكية السامية المتعلقة بسياسية الهجرة بما ينسجم مع قيم المغرب النبيلة، وحضارته العريقة وروح الدستور وما يفرضه القانون الدولي وما توليه ضرورة ترسيخ مكانة المغرب وتوثيق إشعاعه ضمن محيطه الجهوي.

السيدان الرئيسان،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

تلكم هي المرتكزات التي انبنى على أساسها مشروع قانون المالية لسنة 2015، والتي تصبو الحكومة من خلالها إلى المضي بخطى ثابتة نحو تحقيق الأهداف التي سطرها جلالة الملك حفظه الله، من أجل ولوج نادي الدول الصاعدة عبر تحصين المكتسبات، وتقويم الاختلالات بما يضمن تحفيز نمو الاستثمار، والدفع بالإصلاحات الهيكلية لربح رهانات التنمية الشاملة في أبعادها المادية واللامادية، وتوزيع ثمارها بشكل عادل ومتوازن بين جميع المغاربة.

والحكومة مؤمنة بأن تحقيق هذه الأهداف لن يتأتى إلا بالانخراط الجماعي لكافة مكونات هذا الوطن العزيز، عبر تغليب روح الوطنية الصادقة والتوافق الإيجابي.

فالتراكمات والإنجازات التي حققتها بلادنا خلال 15 سنة الأخيرة، والتي

جعلت بلادنا تحظى بالتقدير والاحترام، وبالثقة والمصداقية جهويا ودوليا، ويرجع إليها الفضل في حماية بلادنا ومجتمعنا من منزلقات نتأسف لأن أشقاء لنا يعانون من هولها، تفرض علينا جميعا حكومة وبرلمانا ومقاولات ونقابات ومجتمع مدني، أن نعمل كل من موقعه، على تحصين نموذجنا التنموي المتفرد وتحقيق التحول المنشود الكفيل بتحقيق طموحات المغاربة في التقدم والعدل والعيش الكريم وتقوية اعتزازهم بالانتماء إلى وطنهم.

واسمحوا لي أن أذكر في الأخير بمقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية هاته، فقد قال حفظه الله: "... فنحن نعرف من نكون، ونعرف إلى أين نسير، كما نعرف مؤهلاتنا وما يواجهنا من صعوبات وتحديات.

لقد وصل المغرب اليوم والحمد لله، إلى مستوى متميز من التقدم، فالرؤية واضحة، والمؤسسات قوية بصلاحياتها، في إطار دولة القانون.

وهو مصدر افتخار لنا جميعا، ومن حق كل المغاربة أفرادا وجماعات، أينما كانوا، أن يعتزوا بالانتماء لهذا الوطن" انتهى منطوق الخطاب الملكي السامي.

شكرا على حسن إصغائكم، وسيبقى زميلي الوزير المنتدب وأنا رهن إشارتكم طوال مسار مناقشات ومداولات هذا المشروع.

وفقنا الله جميعا في عملنا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

رفعت الجلسة.